البيـــان الختامـي

المؤتمر الدولي

قانون العقوبات والتدابير البديلة: تجربة نوعية في التشريع البحريني

27 و 28 سبتمبر 2022

المنامة - مملكة البحرين

عقدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين المؤتمر الدولي "قانون العقوبات والتدابير البديلة: تجربة نوعية في التشريع الجنائي"، يومي 27 و 28 سبتمبر 2022، بمشاركة أكثر من 300 مشارك من بينهم متحدثين من عدد من الوزارات والأجهزة الرسمية في مملكة البحرين ممثلة في المجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف ووزارة الداخلية، اضافة الى مشاركة عدد من المنظمات الاقليمية والدولية والمنسق المقيم للأمم المتحدة في مملكة البحرين ومكتب المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، والمرصد العربي لحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبعض ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في المكتب التنفيذي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، إلى جانب مشاركة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان وذوي الاختصاص.

وهدف المؤتمر إلى تقريب وجهات النظر وإجراء حوار تكاملي بين الجهات المســؤولة عن تنفيذ وتطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة، عبر تسليط الضوء على دور كل جهة من الجهات ذات العلاقة، من خلال الوقوف على التحديات التي تواجه تلك الجهات في تنفيذ القانون، والاســتفادة من تجارب الدول الأخرى، والاطلاع على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وذوي الشأن بخصوص ذلك.

وقد ناقش المؤتمر في يومه الأول، عبر الجلسة الأولى منه الجهود المبذولة من قبل الوزارات والأجهزة الرسمية في شأن تنفيذ وتطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة، وعرض الانجازات المتحققة، فيما خصصت الجلسة الثانية إلى دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية وتجارب الدول بخصوص هذا القانون.

كما استكمل المؤتمر في اليوم الثاني منه نقاشه، حيث تم خلال الجلسة الأولى عرض التحديات التي تواجه الجهات المشرفة على تنفيذ وتطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة، والإشكاليات العملية التي تواجه المستفيد من تطبيق أحكام القانون، في حين خصصت الجلسة الثانية لعرض مؤسسات المجتمع المدني بشأن القانون والتحديات التي تواجه تنفيذه.

التوصيات:

خلصت مداولات المؤتمر إلى العديد من التوصيات ذات الطبيعة التشريعية والإدارية (التنفيذية) والقضائية، والتي يمكن إيرادها تفصيلا على النحو الآتي:

(1) دعوة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وذوي الاختصاص إلى الدفع قدمًا بالوسائل المتاحة والمساهمة الإيجابية الفاعلة في إيجاد قانون بالنسبة للدول التي لم تسن قانونا خاصا بها يتعلق بالعقوبات والتدابير البديلة.

(2) مراعاة أن تكون التشريعات الوطنية المنظمة للعقوبات والتدابير البديلة متوافقة مع معايير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية والمقررات الدولية الأخرى ذات الصلة، متضمنة جوازية إنهاء العقوبة البديلة قبل نهاية المدة المقررة بها، واعتبار ذلك إعفاءً للمستفيد عن باقي مدة محكوميته

متى ما ثبت للجهات القضـائية المعنية اسـتحقاقه ذلك، وفق ضـمانات وضـوابط وإجراءات محددة قانونًا.

(3) منح المستفيد شهادة تثبت حسن سيرته وسلوكه لتمكنه من استكمال دراسته الأكاديمية (الجامعية أو المهنية أو المدرسية)، مع عدم اخلال تطبيق العقوبة البديلة بحقه في مواصلة تلك الدراسة.

(4) الاسـتفادة من التوصـيات المتولدة عن الأطروحات والرسـائل والأبحاث العلمية المتخصـصـة في العقوبات والتدابير البديلة، لتكون منارة يستهدي بها الكافة في تطوير منظومة العدالة الإصلاحية.

(5) اسـتكمال البناء التشـريعي المنظم للسـجون المفتوحة وفقا للنظم الحديثة في هذا الشـأن، كأحد الوسـائل القانونية التي لها الأثر البالغ في إصـلاح المحكوم عليه وتقويم سـلوكه وجعله مؤهلا لاعادة ادماجه في المجتمع.

(6) تبني نظامي العقوبات والتدابير البديلة والسـجون المفتوحة ضـمن الخطط والاسـتراتيجيات وبرامج العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

(7) بناء قدرات العاملين في مجال العقوبات والتدابير البديلة والسـجون المفتوحة من منتسـبي جهات إنفاذ القانون، وإنشـاء وحدات متخصـصـة ضـمن هيكلها الإداري مناط به الإشـراف على التدريب ورفع الوعي واقتراح التوصيات التطويرية في هذا المجال.

(8) رفع الوعي داخل مؤسـسـات الإصـلاح والتأهيل بين النزلاء بالشـروط والضـوابط القانونية المقررة لإمكانية شـمولهم بالعقوبات والتدابير البديلة والسـجون المفتوحة، وتسـهيل الإجراءات المقررة حال طلبهم الشخصي من داخل تلك المؤسسات باستبدال العقوبة.

(9) دعوة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى دعم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان من جانب، والجهات والاجهزة الرسمية من جانب آخر، في شأن تطوير منظومة العدالة الإصلاحية، لاسيما في شأن العقوبات والتدابير البديلة.

(10) إيلاء مزيد من الاهتمام ورفع الوعي لدى الجهات الرسمية والشركات والمؤسسات الخاصة (الأهلية) والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان بجدوى نظامي العقوبات والتدابير البديلة، والسجون المفتوحة، ليكونوا جميعًا شركاء حقيقيون في تأهيل وإصلاح المستفيد من العقوبة البديلة.، وذلك من خلال تقديم عدد من الأعمال والبرامج التأهيلية لتحفيز الدمج المجتمعي في ضوء أحكام قانون العقوبات والتدابير البديلة.

(11) الدعوة الى اجراء تعديل تشريعي بعدم تطبيق العقوبة البديلة كشرط لسداد الالتزامات المالية كافة للمحكوم عليه، بأن يستطيع المحكوم عليه المستفيد من العقوبة البديلة تقسيط مبلغ الغرامة المحكوم بها بالتزامن مع تنفيذ العقوبة البديلة.

هذا وقد أشاد المتحدثون والمشاركون بتجربة مملكة البحرين الرائدة والنوعية في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة بوصفه القانون الأوسع والأشمل والأكثر تطورًا على مستوى المنطقة، موجهين شكرهم الجزيل إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين على الاستضافة وحسن الاستقبال وكرم الضيافة وتسهيل أعمال هذا المؤتمر.

حرر في 28 سبتمبر 2022
المنامة - مملكة البحرين

انتهى/-